

ان الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة
 ولا هي للممكن بالذات الاضدادية لان التسلسل للواهم
 القوم من ان تاثير العلة في نتي بنات وجوده كون الشيء موجودا
 لا ينافي تاثير العلة الفاعلية في ان الشيء اذا كان معدوما لم يوجد
 فاما ان يوصف العلة بكونها مفيدة لوجود حالة العلة او حاله او
 او في الحالاتين بها الحياتي في نفي وجود حالة العلة او في الحالاتين
 جميعا والالزام حتى الوجود والعلة هدف فاذا نقيده وجوده حالة
 الوجود المفاد في الالزام تحصيل الحاصل فكون الشيء موجودا لا ينافي
 كونه معدوما قال بعضهم من الواهم الفاعلية ان المعلول يوجد ما وجد
 من علة لا يحتاج في بقاءها حتى لا يلزم من فناء علة الموجود له فانه
 يلزم في وجوده بقاء العلة وكذا تراها في اشياء عن القول لوجاز
 العلم على الباري حتى لا يمتنع وجود العلم وسبب توقيف هذا
 يشاهد من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فالمتاورد هذه
 الهذلية لان الزوال هذا هو الوجود في المعلول بعد فناء العلة بل كان العلة
 مؤثرة في حاله وجوده وهو خاف ما ثبتت بالتحقق من ان العلة مؤثرة في
 المعلول حاله وجوده هدف او في حين ان الفاعلية هي ما بالذات لان العلة
 مؤثرة في المعلول في ان وجوده لا يتاثر في حاله وجوده مطلقا وهذا

في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة
 في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة
 في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة
 في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة
 في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة

وقد نظر ان لا بد من اعتبار المكان للمعلول في التركيب الالزام وقد قيل
 بان الاحتياج المفاعله هو المكان فان الشيء في المبدأ يقتضيه بالمكان
 لم يطلب العلة في المكان ما حوز في جانب المعلول فانما تجد شيئا مكنيا
 فيم تطلب العلة فلا تنك التمتع ذلك للعلمه كما في مع الفاعلية اخرى
 وقد هذا بان كالتن الجزء المتصورة والمادى مع التجزؤ من المعلول
 جزء من العلة انما هي ايضا فلو كان الامكان جزء من العلة لانتا مع
 كونه صفة للمعلول ومعتبر في بلين مكنيا في ايضا لما كان الامكان
 من شرطها انما هي في الوجود مؤثرا في اشتراط امر في تاثيره فاعلم ان
 ان المعلول اذا كان مكنيا يجمع اجزاء الوجود فيكون جزء من علة
 التاثيره في الوجود لا يكون محتاجا الى الكمال للمكان كسب اطلاق لفظ
 العلة عليه بالماضي الذي هو صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود
 فاما ان يكون متمنع الوجود وهو محال كما وجد او ممتنع الوجود
 فليفتض وجوده في زمان وعده معها في زمان اخر يحتاج في زمان
 الوجود الى مخرج مخرج من القوة المفعلة اذا التزم من الحاصل من
 العلة التاثيره من كسب الزمان فيكون جملة الامور المتغيرة في
 وجوده حاصله وقد فرضنا حاصلها هدف فيما ان المعلول يجب
 وجوده عند تحقق العلة التاثيره فيكون واجبا لغيره مكنيا بالذات

في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة
 في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة
 في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة
 في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة
 في الواجب ان يماهي من حيث هو لا يجب له الوجود والعلة

